Distr.
GENERAL

S/RES/1217 (1998)
22 December 1998



مجلس الأمن

القرار ١٢١٧ (١٩٩٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٩٥٩،
المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (S/1998/1149 و Add.1)،

وإذ يرحب أيضا برسالة الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن عن مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها في قبرص المؤرخة ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (S/1998/1166)،

وإذ يلاحظ أن حكومة قبرص قد وافقت على أنه بالنظر إلى الظروف السائدة في الجزيرة، من الضروري الإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ يؤكد من جديد جميع قراراته السابقة بشأن قبرص،

وإذ يطلب مرة أخرى إلى جميع الدول أن تحترم سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وإذ يطلب إليها، وإلى الأطراف المعنية، أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يضر بسيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وعن القيام بأية محاولة لتقسيم الجزيرة أو دمجها في أي بلد آخر،

وإذ يلاحظ مع القلق استمرار القيود المفروضة على حرية حركة قوة حفظ السلام،

وإذ يلاحظ كذلك مع الارتياح أن الحالة على طول خطوط وقف إطلاق النار قد ظلت هادئة بصورة عامة، رغم حدوث العديد من الانتهاكات الطفيفة،

وإذ يؤكد ضرورة إحراز تقدم في التوصل إلى حل سياسي شامل،

١ - يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩،

٢ - يذكّر كلا الجانبين بالتزاماته بمنع أي عمل من أعمال العنف الموجه ضد أفراد القوة، وبالتعاون على نحو كامل مع القوة، وكفالة حريتها التامة في الحركة؛

٣ - يطلب إلى السلطات العسكرية في كلا الجانبين أن تمتنع عن أي عمل من شأنه أن يزيد من حدة التوتر، وبخاصة بالقرب من المنطقة العازلة؛

٤ - يكرر الإعراب عن بالغ قلقه إزاء استمرار المستويات المفرطة للقوات العسكرية والأسلحة في جمهورية قبرص وإزاء معدل توسيع نطاقها ورفع مستواها وتحديثها، بما في ذلك عن طريق إدخال الأسلحة المتطورة، فضلا عن عدم إحراز تقدم نحو إجراء أي تخفيض ملموس في عدد أفراد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص، مما يهدد بزيادة التوترات سواء على الجزيرة أو في المنطقة ويعقّد الجهود التي تبذل من أجل التفاوض بشأن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة؛

٥ - يطلب إلى جميع الجهات المعنية الالتزام بتخفيض الإنفاق الدفاعي وتخفيض عدد أفراد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص للمساعدة على إعادة الثقة بين الطرفين، وكخطوة أولى نحو انسحاب القوات غير القبرصية، على النحو الوارد في مجموعة الأفكار (S/24472، المرفق)، ويشدد على أهمية تجريد جمهورية قبرص من السلاح في نهاية المطاف كهدف في إطار تسوية كلية شاملة، ويشجع الأمين العام على مواصلة تعزيز الجهود المبذولة في هذا الاتجاه؛

٦ - يؤكد من جديد أن الوضع القائم غير مقبول وأن المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى حل سياسي نهائي للمشكلة القبرصية لم تخرج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه منذ وقت طويل جدا؛

٧ - يؤكد من جديد موقفه المتمثل في أن التسوية القبرصية يجب أن تستند الى إيجاد دولة لقبرص تتمتع بسيادة وحيدة وذات شخصية دولية وجنسية واحدة، مع صون استقلالها وسلامتها الإقليمية، على أن تتألف من طائفتين تتمتعان بالمساواة على الصعيد السياسي، على النحو المبيّن في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذلك في اتحاد ذي طائفتين وذي منطقتين، على أن تستبعد هذه التسوية أي اتحاد كلي أو جزئي مع أي بلد آخر وأي شكل من أشكال التجزئة أو الانفصال؛

٨ - يؤكد تأييده الكامل لمهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام والجهود التي يبذلها مستشاره الخاص ونائب ممثله الخاص لقبرص لكي يجري، عند الاقتضاء، استئناف عملية مستمرة من المفاوضات المباشرة الرامية إلى إحراز تسوية شاملة تقوم على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويشدد أيضا على أهمية تضافر الجهود للعمل مع الأمين العام من أجل تحقيق تلك الغاية؛

٩ - يطلب مرة أخرى إلى زعماء الطائفتين أن يلتزموا بعملية المفاوضات هذه، وأن يتعاونوا بنشاط وبشكل بناء مع الأمين العام ومستشاره الخاص، ونائب ممثله الخاص، وأن يستأنفوا الحوار المباشر عند الاقتضاء، ويحث جميع الدول على تقديم دعمها الكامل لهذه الجهود؛

١٠ - يرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من أجل تنفيذ ولايتها الإنسانية فيما يتعلق بالقبارصة اليونانيين والموارنة الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة، والقبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي منها، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام؛

١١ - يرحب أيضا باستئناف أعمال اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين ويدعو إلى أن يجري دون تأخير تنفيذ الاتفاق المتعلق بالأشخاص المفقودين المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧؛

١٢ - يكرر الإعراب عن تأييده لجهود الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية لتشجيع تنظيم أنشطة تجمع بين الطائفتين من أجل بناء التعاون والثقة والاحترام المتبادل بينهما؛

١٣ - يرحب بالجهود المبذولة لتحسين كفاءة القوة، بما في ذلك عن طريق إنشاء فرع الشؤون المدنية الجديد؛

١٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٥ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

\- - - - -